



نحو عقلية
إسلامية وأخيرة

٢٣

الحكمانيَّة بَيْت الْغَرْبِ وَالْإِسْلَامِ الدكتور محمد عمارة

العالمانية
بيت
الغرب والاسلام

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

مركز الدعوة للنشر والتوزيع - الكويت

ص. ب. : ٦٦٥٢٠ بيان - ت : ٢٦١٥٠٤٥

الرمز البريدي 43756



مركز الوقف للطباعة والنشر والتوزيع المنصورية - ط. م. م.

الإدارة والمطابع : المنصورية - الإمام محمد بن عبد المجيد تكملة ١٤٧١ هـ

ت : ٢٦١٧٧١ / ٢٦١٧٧٢ / ٢٦١٧٧٣

المهنتية : أمام كلية الطب - ت : ٢٦١٧٧٣ - ص. ب. : ٢٢٠ كس 24004 UN 24004



الحکامانیۃ بیت الغرب والأیسلام

الدکتور محمد عمارة



المصطلح .. وملابسات النشأة

مصطلح « العلمانية » هو الترجمة التي شاعت - بمصر والمشرق العربي - للكلمة الإنجليزية SECULARISM بمعنى الدنيوى ، والعالمى ، والواقعى - من الدنيا والعالم والواقع - المقابل « للمقدس » أى الدينى الكهنوتى ، النائب عن السماء ، والمحسكر لسلطتها ، والمالك لمفاتيحها ، والخارق للطبيعة وسننها والذى قدس الدنيا قداسة الدين ، وثبت متغيراتها - العلمية والقانونية والاجتماعية - ثبات الدين .. (١)

ولأن هذا هو معنى المصطلح ، فى نشأته وملابساته الأوربية - النزعة الدنيوية ، والمذهب الواقعى فى تدبير العالم من داخله وليس بشريعة من ورائه - فلقد كان قياس المصدر هو « العلمانية » أو « العالمية » ، لكن صورته غير القياسية - « العلمانية » - هى التى قُدر لها الشيوخ والانتشار.

والعلمانية كنزعة فى تدبير العالم ، وكمذهب فى المرجعية الدنيوية لشؤون العمران الإنسانى ، لا يمكن فهمها - ومن ثم فهم الموقف الإسلامى منها - بمعزل عن الملابس الأوربية ؛ لنشأتها فى إطار الحضارة الغربية المسيحية ، بجذورها الإغريقية الفلسفية ، وتراثها الرومانى القانى ، والإضافة المسيحية لهذه الجذور وذلك التراث ..

وإذا كان التفصيل فى هذه القضايا هو مما يخرج هذه الدراسة عن آفاقها ومقاصدها ، فإننا نكتفى بالإشارة إلى بعض القضايا فى شىء

(١) انظر: (معجم العلوم الاجتماعية) ، وضع مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٧٥ م ، و (قاموس علم الاجتماع) ، إشراف د/ عاطف غيث ، طبعة القاهرة ١٩٧٠ م ، د/ محمد البهى (العلمانية والإسلام بين الفكر والتطبيق) ص ٧ ، ٨ ، طبعة القاهرة ١٩٧٦ م .

« لقد ظلت المسيحية ، منذ نشأتها وعبر قرون طويلة من حياتها في المجتمعات الأوروبية : دينا لا دولة ، وشريعة محبة لا تقدم للمجتمع مرجعية قانونية ولا نظاما للحكم ، ورسالة مكرسة لخلاص الروح ، تدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله . وظلت رسالة كنيسة خاصة بمملكة السماء ، لا شأن لها بسلطان الأرض ، وقوانين تنظيم الاجتماع البشري ، في السياسة والاجتماع والاقتصاد ، وعلومها ومعارفها .

وعبر هذه القرون ، حكمت العلاقة بين الكنيسة والدولة - أى الدين والمجتمع - نظرية « السيفين » Theory Of the Two Swords - أى السيف الروحي - أو السلطة الدينية للكنيسة - والسيف الزماني - أو السلطة المدنية للدولة - .

فلما حدث وتجاوزت الكنيسة حدود رسالة الروح ومملكة السماء فاغتصبت السلطة الزمنية أيضا ، أضفت على الدنيا قداسة الدين ، وثبتت متغيرات الاجتماع الإنساني ثبات الدين ، فدخلت بالمجتمعات الأوروبية مرحلة الجمود والانحطاط ، وعصورها المظلمة . . وسادت في تلك الحقبة نظرية « السيف الواحد » TheorYOFONE SWOR - أى السلطة الجامعة بين الدينى والمدنى سواء تولاها « البابوات - الأباطرة » أو الملوك الذين يوليهم ويباركهم البابوات - وعرف هذا النظام ، في التاريخ الأوربي ، بنظرية الحق الإلهي للملوك « Divine Right of the kings »^(١) .

« وفي مواجهة هذا النظام ، وواقع الانحطاط الحضارى الذى أثمرته تطبيقه - التى قدست الدولة وحكامها . . وجمدت الدنيا ومجتمعاتها

(١) انظر : (موسوعة العلوم السياسية) المجلد الأول ، مادة : « حق الحكم الإلهي » طبعة

وعلموها - كانت « الثورة العلمانية » التى فجرتها فلسفة التنوير الأوربى ،
والتي أقامت قطيعة معرفية مع فلسفة الحكم الكهنوتى ، وأسست النزعة
العلمانية الحديثة على التراث الأوربى القديم وعلى عقلانية التنوير
الأوربى الحديث ، التى أحلت « العقل » و « التجربة » محل « الدين »
و « اللاهوت » .

لقد أعادت « الثورة العلمانية » الكنيسة إلى حدودها الأولى :
خلاص الروح ، ومملكة السماء ، وجعل ما لقيصر لقيصر من دون الله :
وجعل « العقل » و « التجربة » ، دون « الدين » واللاهوت ، المرجع فى
تدبير شؤون العمران الإنسانى ، أى عزل « السماء » عن « الأرض » ،
انطلاقا من فلسفة أن العالم مكتف بذاته ، تدبره الأسباب المخلوقة فى
ظواهره وقواه وطبيعته ، دونما حاجة إلى رعاية إلهية أو تدبير شرعى نازل
مما وراء الطبيعة والعالم .. فالعلمانية ، هى : جعل المرجعية فى تدبير العالم
إنسانية خالصة ، ومن داخل العالم ، دونما تدخل من شريعة سماوية هى
وحى من الله المفارق لهذا العالم ..

ولقد عرفت العلمانية الأوربية - غير التيار المادى الملحد - تيارا مؤمنا
بالله ، استطاع فلاسفته - من أمثال هوبز Hobbes [١٥٨٨ - ١٦٧٩ م]
ولوك Loke [١٦٣٢ - ١٧١٦ م] وليبنز Leibniz [١٦٤٦ - ١٧١٦ م]
وروسو Rousseau [١٧١٢ - ١٧٧٨ م] وليستنج Lessinc [١٧٢٩ - ١٨٧١ م] -
التوفيق بين الإيمان بوجود إله خالق للعالم وبين
العلمانية التى ترى العالم مكتفيا بذاته ، فتحصر تدبير الاجتماع البشرى
فى سلطة البشر المتحررة من شريعة الله .. وكان هذا التوفيق مؤسسا
على التصور الأرسطى لنطاق عمل الذات الإلهية ، فالله ، فى التصور
الأرسطى ، واحد ، مفارق للعالم ، وخالق له .. لكنه قد أودع فى
العالم والطبيعة الأسباب التى تدبرهما تدبيرا ذاتيا ، دونما حاجة إلى تدخل

إلهى ، أو رعاية إلهية فيما بعد مرحلة الخلق » فالحركة توجد فى الشئ بذاته ولذاته ، لا من حيث أن شيئاً خارجياً هو الذى يحدث فيه هذه الحركة » و « عناية الله موقوفة على ذاته ، ولا تدخل له فى الأحداث الجزئية فى العالم والطبيعة » (١) . . فالعالم مكتف بذاته ، تدبره الأسباب المودعة فيه . وهو وحده مصدر المعرفة الحقة - القابلة للبرهنة والتعديل ، وتدير الدنيا مرجعيته الإنسان - بالعقل والتجربة - دون رعاية أو تدبير أو تدخل من السماء - هكذا استندت العلمانية ، فى تأسيس « دنيويتها » ، على التصور الأرسطى لنطاق عمل الذات الإلهية - فهو مجرد خالق ، فرغ من الخلق ، وانحصرت عنايته بذاته ، دوناً رعاية أو تدبير للمخلوقات - كصانع الساعة ، الذى أودع فيها أسباب عملها ، دون حاجة لوجوده معها وهى تدور !

وساعد العلمانية على الانتصار لهذه النزعة ، التصور المسيحى لعلاقة الدين بالدولة ، فهو تصور يدع ما لقيصر لقيصر ، ويقف بالدين عند خلاص الروح وملكة السماء ، دون أن يقدم شريعة للمجتمع والدولة ، الأمر الذى جعل « سجن » الدين فى الكنيسة وفى الضمير الفردى « ثورة تصحيح دينى » وليس - عدواناً على الدين ، وساعدها على ذلك أيضاً أن التراث الرومانى ، فى فلسفة التشريع والتقنين ، قد جعل « المنفعة » ، غير المضبوطة بالدين وأخلاقه وشريعته السماوية ، هى المعيار . فكان الطريق إلى القانون الوضعى مفتوحاً أمام العلمانية ، يركيه هذا التراث .

هكذا نشأت العلمانية ، فى سياق التنوير الوضعى الغربى ، لتمثل عزلاً للسماء عن الأرض ، وتحريراً للاجتماع البشرى من ضوابط وحدود الشريعة الإلهية ، وحصراً لمرجعية تدبير العالم فى الإنسان ، باعتباره

(١) د . عبد الرحمن بدوى (موسوعة الفلسفة) ، مادة أرسطو طاليس ، ص ١٠٤ - ١٠٦ ،

طبعة بيروت ١٩٨٤ م .

« السيد » فى تدبير عالمه ودينه ، فهى ثمرة من ثمرات عقلانية التنوير
الوضعى ، الذى أحل العقل والتجربة محل الله والدين ، وهى قد
أقامت مع الدين - فى تدبير العالم - قطيعة معرفية - وبعبارة واحد من
دعاة التنوير العربى : - « فلم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله ، فى
أيدىولوجيا التنوير ، التى أقامت القطيعة الأبنستمولوجية - (المعرفية) -
الكبرى التى تفصل بين عصرين من الروح البشرية : عصر الخلاصة
اللاهوتية للقديس توما الأكوينى ، وعصر الموسوعة لفلاسفة التنوير ..
فراح الأمل بمملكة الله ينزاح لكى يخلق المكان لتقدم عصر العقل
وهيمته .. وراح نظام النعمة الإلهية ينمحي ويتلاشى أمام نظام الطبيعة ..
وأصبح حكم الله خاضعا لحكم الوعى البشرى ، الذى يطلق الحكم الأخير
باسم الحرية » (١) .

إنها عزل السماء عن الأرض والدين عن الدنيا ، وإحلال الإنسان -
فى تدبير العمران البشرى - محل الله .

(١) أميل بولا (الحرية ، العقلنة : حرب شطرنج فرنسا ومبدأ الحدادنة) منشورات سيرف ،
باريس ١٩٨٧ م . والنقل عن هاشم صالح ، مجلة « الوحدة » ، المغرب ، عدد فبراير ،
مارس ١٩٩٣ م ، ص ٢٠ ، ٢١ .

وفود العلمانية إلينا فى ركاب الغزوة الاستعمارية

وإذا كانت غزوة بونابيرت (١٧٦٩ - ١٨٢١ م) لمصر (١٢١٣ هـ - ١٢٩٨ م) قد مثلت بداية الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة لوطن العربى - قلب العالم الإسلامى - بعد أن التفت هذا الاستعمار حول هذا العالم - عبر أربعة قرون ١٩ - . فإن هذه الغزوة قد تميزت عن سابقتها لصليبية (١٨٩ - ٦٩٠ هـ - ١٩٦ - ١٢٩١ م) باستهدافها احتلال العقل ، واستبدال الفكر ، وتغيير الهوية - مع احتلال الأرض ، ونهب الثروة ، واستعباد الإنسان ! فكانت العلمانية واحدة من الوافد الغربى فى ركاب الغزوة .. وللمرة الأولى تترجم الكلمة الفرنسية laïque بكلمة « علمانى » فى المعجم الفرنسى العربى الذى صدر سنة ١٨٢٨ م ، والذى وضعه « لويس بقطر المصرى » - الذى خدم جيش الاحتلال الفرنسى بمصر ، ثم رحل معه ، ليدرس العامية المصرية فى مدارس باريس ١٩ - ترجمت « اللاتينية » بالعلمانية ، من « العلم » نسبة إلى « العالم » باعتباره « الدنيا » ، المتقابلة « للدين » (١).

وفى كل موقع من بلاد الإسلام قامت فيه للاستعمار العربى سلطة ودولة ، أخذ هذا الاستعمار - شيئا فشيئا - يحل النزعة العلمانية فى تدبير الدولة وحكم المجتمع وتنظيم العمران محل « الإسلامى » ويزرع القانون الوضعى العلمانى حيثما يقتلع شريعة الإسلام وفقه علماء الله.

« ففى الجزائر وتونس ، أخذ الاستعمار الفرنسى فى إحلال القانون الوضعى العلمانى محل الشريعة الإسلامية وقانونها . وكذلك صنعت إنجلترا بمصر بعد أن احتلتها ، وعن هذا الغزو القانونى بالوافد العلمانى

(١) د. السيد أحمد فوج (علمانى وعلمانية ، نافيل معجمى) مجلة (الحوار) عدد ٢ - ص ١٠١ - ١١٠ - سنة ١٩٨٦ م .

يحدثنا عبد الله النديم [١٢٦١ - ١٣١٣ هـ - ١٨٤٥ - ١٨٩٦ م] فيقول :
 « إن دولة من دول أوروبا لم تدخل بلدا شرقيا باسم الاستيلاء ، وإنما
 تدخل باسم الإصلاح وبث المدنية ، وتنادى أول دخولها بأنها لا تعرض
 للدين ولا للعوائد ، ثم تأخذ في تغيير الاثنين شيئا فشيئا .. كما تفعل فرنسا
 في الجزائر وتونس ، حيث سنت لهم قانونا فيه بعض مواد تخالف الشرع
 الإسلامي ، بل نسخ مقابلها من أحكامه ، ونشرت في البلاد ، واتخذت
 لتنفيذه قضاة نرضاهم ، ولما لم تجد معارضا أخذت تحوّل كثيرا من مواد
 إلى مواد ينكرها الإسلام ، توسعا لنطاق النسخ الديني . ولم نلبث أن
 جاريناها - (في مصر) - وأخذنا بقانون يشبهه .. » (١)

فبالقانون العلماني يتم النسخ الديني ، والمسخ لشريعة الإسلام :

« ومع القانون العلماني - الرضعي - الذي لا يضبط « المنفعة »
 بالشرع ولا يحكم حقوق الإنسان بحقوق الله وحدوده - جاءت الغزوة
 الاستعمارية الغربية إلى بلاد الإسلام بمفهوم الحرية الإنسانية المنحصر من
 الضوابط الشرعية ، والمؤسس على أن الإنسان هو سيد العالم ومرجع
 التدبير للعمران ، وليس على المفهوم الإسلامي للاستخلاف ، الذي
 يضبط حرية الخليفة بالشريعة الإلهية ، التي هي معالم التدبير الإلهي
 للاجتماع الإنساني ، وفيها بنود عقد وعهد الاستخلاف الإلهي للإنسان .

وعن هذا المفهوم العلماني للحرية الذي يقضى - بعبارة عبد الله النديم - :
 « بعدم تعرض أحد لأحد في أموره الخاصة » - يقول النديم - في تقدمه
 وفي بيان بديله الإسلامي : « إن الحرية عبارة عن المطالبة بالحقوق ،
 والوقوف عند الحدود ، وهذا الذي نسمع به ونراه رجوع إلى البهيمية

(١) (مجلة الأستاذ) العدد الثاني والعشرون ، ص ٥١٤ ، ٥١٥ بتاريخ ٢٩ جمادى الثانية

سنة ١٣١٠ هـ - ١٢ يناير سنة ١٨٩٣ م

وخروج عن حد الإنسانية .. إنها حرية مدنية ينفر منها البهيم .. ولئن كان ذلك سائفاً في أوروبا ، فإن لكل أمة عادات وروابط دينية أو بنية ، وهذه الإباحة لا تناسب أخلاق المسلمين ولا قواعدهم الدينية ولا عاداتهم ، وهي لا توافق عوائد أهل الشرق ولا أديانهم ، والقانون الحق هو الحافظ لحقوق الأمة من غير أن يعجنى أو يغرى بالجناية عليها بما يسمح من الأحوال المحظورة عندها .. » (١)

* بل إن تسلل القانون العلماني الغربي ، واختراقه لمؤسساتنا القضائية والتشريعية ، قد سبق أحياناً الاحتلال العسكري المباشر ، والسلطة الاستعمارية السافرة ، وذلك عندما وافق تزايد « النفوذ » الاستعماري في بلادنا ، ونضج المياليات الأجنبية فيها ، فكان تسلله هذا تمهيداً للاحتلال والاستعمار !

ففي مصر ، على عهد الخديوي سعيد [١٢٣٧ - ١٢٧٩ هـ - ١٨٢٢ م - ١٨٦٣ م] صدرت « إرادة » ١٩ - في ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ - ١٨ أبريل سنة ١٨٥٥ م - بإنشاء محكمة تجارية (مجلس تجار) مختلط من المصريين والأجانب ، ليقتضى في المنازعات التجارية التي يكون الأجانب طرفاً فيها (٢) مبدأ الاختراق العلماني لمؤسسة القضاء .

ومع تزايد النفوذ الأجنبي ، أصبحت للأجانب الأغلبية في عضوية محكمة (قوميون مصر) - ثلاثة مصريون ، وأربعة أجانب - ١٩ (٣) . وبعد أن تعددت المحاكم القنصلية - التي يقتضى فيها مصافة أجانب بالقانون الأجنبي ، في المنازعات التي يكون أحد طرفيها أجنبياً - حتى

(١) المصدر السابق ، العدد التاسع عشر ، ص ٥٢٩ ، والعدد الثامن والعشرون ، ص ٩١٢ .

(٢) أمين سامي باشا (تقويم النيل) ، المجلد الأول من الجزء الثالث ، ص ١٦٠ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٣٦ م .

(٣) عبد الرحمن الرافعي (عصر إسماعيل) ١ / ٤٨ : ٤٧ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ م .

بلغت في ظل الامتيازات الأجنبية - سبع عشرة محكمة - « نظمت هذه القوضى » القانونية والقضائية سنة ١٨٧٥م بإنشاء « المحاكم المختلطة » - وهي التي تقضى في المنازعات بين المصريين والأجانب « بقانون نابليون » العلماني .. وباللهة الفرنسية ، وأغلبية قضائها أجانب ، والرئاسة فيها للأجانب ، وفي دائرتها الجزئية ، ذات القاضي الواحد ، ينفرد القاضي الأجنبي بالحكم ، وكذلك في دوائر : الأمور المستعجلة ، والوفدية ، والبيع ، ونزع الملكية العقارية (١) . فتم الاختراق العلماني لمؤسستي « القضاء » و « التشريع » معا .. إذ لم يقتصر النظام المختلط على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين ، وعلى حكومة البلاد ، بل خولك الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذي يسرى على رعاياها .. (٢)

بل إن قاضياً هولندياً بهذه المحاكم المختلطة - « فان بملن » Von Bemmelen قد وصف القضاء القنصلي بأنه : « وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء » ، ووصف المحاكم المختلطة - وكان قاضياً بها - بأنها ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر» (٣)

ولم نجد في مقاومة هذا التسلل العلماني إلى القضاء والتشريع المصريين « صحيفة التحذير » التي أطلقها رفاة الطهطاوى (١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ - ١٨٠١ - ١٨٧٣م) عندما كتب (١٢٨٦ هـ - ١٨٦٩م) عن هذه المجالس التجارية التي رُتبت في المدن

(١) المرجع السابق ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٦ .

(٢) المرجع السابق ٢ / ٢٤٩ .

(٣) المرجع السابق ٢ / ٢٤٣ ، ٢٤٧ (المرجع ينقل عن كتاب « مصر وأوروبا » ١١٨ / ١ ، ٥ - ٢ ، طبعة سنة ١٨٨٢م .

الإسلامية « لفصل الدعاوى والمرافعات بين الأهالي والأجانب ، بقوانين في الغالب أوربية » وعقب على هذا الاختراق القانونى العلمانى ، قائلا : « .. مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق ، بتوفيقها على الوقت والحالة . ومن أمعن النظر فى كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلوا من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية ، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابا مستوعبة للأحكام التجارية ، كالشركة ، والمضاربة ، والقرض ، والمخاطبة ، والعارية ، و الصلح وغير ذلك ، إن بحر الشريعة الفراء ، على نثره مشارعه ، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والرى . ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية : لأنها أصل ، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرغ .. » (١)

لم تجد « صحيفة التحذير » التى أطلقها الطهطاوى ، فى مواجهة الاختراق العلمانى لمؤسساتنا القضائية والتشريعية .. بل جاء « عموم بلوى الاختراق » عندما احتل الإنجليز مصر (١٢٩٩ هـ - ١٨٨٢ م) . . . فى العالم التالى ، عمم الاحتلال القانون الأجنبى فى عديم القضاء الأهلى المصرى .. ففى (٢٤ جمادى الثانى سنة ١٣٠٠ هـ - ٢ مايو سنة ١٨٨٣ م) صدر القانون المدنى ، والقانون التجارى ، وقانون التجارة البحرى وقانون المرافعات - على حالها الذى كانت عليه فى المحاكم المختلطة - وصدرت قوانين العقوبات ، وتحقيق الجنایات - مع بعض التعديلات ... ولم يأت (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ م) حتى كانت القوانين قد « تَعَلَّمَت » فى القضاء الأهلى المصرى : (٢)

(١) (الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى) ١ / ٥٤٤ - ٣٦٩ - ٣٧٠ ، دراسة وتحقيق : د

محمد عمارة ، طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م

(٢) (الرافعى) (عصر إسماعيل) ٢ / ٢٤٠ ، و (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ،

ص ٦٥ - ٦٨ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

وإذا كان الطهطاوى قد أشار إلى أن تقنين مبادئ الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها ، « بتوفيقها على الوقت والحالة » ، هو تقديم للهدل الإسلامي ، فى مواجهة الاختراق التشريعى العلمانى ، فإن تلميذه محمد قدرى باشا (١٢٣٧ - ١٣٠٦ هـ - ١٨٢١ - ١٨٨٨ م) قد اجتهد فى تقنين هذا الهدل الإسلامى ، فقدم لمكتبه القانون الإسلامى :

١ - كتاب : (مرشد الخيران فى معرفة أحوال الإنسان) فى المعاملات الشرعية .

٢ - وكتاب : (قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف) .

٣ - وكتاب : (تطبيق ما وجد فى القانون المدنى سوافقا لمذهب أبى حنيفة) .

٤ - وكتاب : (الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية)^(١) . . عبرنا بذلك على استمرار المقاومة الإسلامية لاختراق العلمانية الغربية عقلنا القانونى ومؤسسات القضاء والتشريع فى بلادنا .

وعلى هذا الدرب ، الذى اختطه الطهطاوى "لإصلاح بالإسلام" ؛ ولتجديد ديننا بتجديد ديننا ، سار الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ - ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) ، الذى انتقد النزعة المادية للمدنية الأوروبية « مدنية الذهب والفضة »^(٢) . . ونفت النظر إلى قبح الإسلام ، الذى " يظهر ، لا روحيا مجردا ، ولا جسديا جامدا ، بل

(١) الزركلى (الأعلام) ، طبعه بيروت ، وسركيس (معجم المطبوعات العربية والمعربة) طبعه القاهرة سنة ١٩٢٨ م

(٢) (الأعمال الكاملة) ٢ / ٢٠٥ ، دراسة وتحقيق : د . محمد عماره ، طبعه القاهرة سنة ١٩٩٤ م .

إنسانيا وسطا بين ذلك ، آخذا من كل القبيلين بنصيب ، فتوفر له من ملاءمة الفطرة البشرية ما لم يتوفر لغيره ، وصار المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرابرة على سلم المدنية .. والذي جمع بين الدين والشرع ، فلم يعرف ما يسميه الإفرنج « ثيوكرتيك » أي سلطان إلهي .. وفي ذات الوقت لم يدع ما لقيصر لقيصر ، بل كان من شأنه أن يكون كمالا للشخص ، وألفه في البيت ، ونظاما للملك ، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه ^(١) .

ثم حكم بأن « سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مندوحة عنها ، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين - (أي العلمانية) - هو بذر غير صالح للتربة ، لا ينبت ، ويضيع تبعه ، ويخفق سعيه .. فما لم تكن المعارف والآداب مبنية على أصول الدين فلا أثر لها في النفوس .. وإذا كان الدين كافلا بتهديب الأخلاق ، وصالح الأعمال ، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهلها من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره ، وهو حاضر لديهم ، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلام لهم به فلم العدول عنه إلى غيره ؟ » ^(٢) .

فواصلت مدرسة الإحياء والتجديد الديني - التي قادها جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ - ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) - وأغنى إبداعها محمد عبده - وخملت رسالتها (المنار) - للشيخ رشيد رضا (١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ - ١٨٦٥ - ١٩٣٥ م) على امتداد أربعين عاما - واصلت رسالة المقارسة للاختراق العلماني ، إلى أن حملت الرايات جماعات اليقظة الإسلامية وحركاتها ، تلك التي انتقلت بهذه المقارسة - بعد سقوط الخلافة (١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م) - من إطار « الصفوة » إلى إطار « الجماهير » .

(١) المصدر السابق ٣ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٣ ، ٢٨٥ - ٢٨٨ .

(٢) المصدر السابق : ٣ / ١٠٩ ، ٢٣١ .

الأصول الإسلامية لرفض العلمانية

وإذا كان التصور الأرسطي لتطابق عمل الذات الإلهية . وهو «خلق» دون «الرعاية والتدبير» للعالم والطبيعة وال عمران الإنساني . وهو التصور الذي لم يتناقضه التصور النصراني - الذي ترك ما لقيصر لقيصر ، دون تدخل من الله في ما لقيصر - والذي «دعمته فلسفة التشريع الرومانية - التي جعلت مقاصد التشريع تحقيق «المنافع والمصالح» الزمنية ، دونما ربط لها بالأخلاقيات الدينية أو القيم الإيمانية أو السعادة الآخروية .

إذا كانت هذه التصورات والمنطلقات في الموروث الحضاري الغربي ، قد فتحت الطريق أمام رد الفعل العلماني على استبداد الكنيسة ، واحتكار اللاهوت للعالم والدولة والاجتماع والمعارف والعلوم ، يحيد العلمانية ، التي تعزل السماء عن الأرض ، وتحرر العمران الإنساني عن الضوابط الدينية ، وتطلق الحرية للإنسان في سياسة المجتمع كسيد للكون . . بحسبان هذه العلمانية هي الأقرب للتصور الأرسطي لتطابق عمل الذات الإلهية ، ولدعوة النصرانية أن تترك ما لقيصر لقيصر ، ولدلسفة التشريع الروماني في تحرير القانون من القيم الإيمانية والمقاصد الشرعية .

إذا كان هذا هو «حال القضية» في النموذج الحضاري الغربي ، فإن أمرها ليس كذلك في السياق الإسلامي .

❖ فالتصور الإسلامي لتطابق عمل الذات الإلهية يتعدى حدود الخلق للمخلوقات إلى حيث يكون الله - سبحانه وتعالى - أيضا الراعي والمدير لكل عوالم وأمم وعمران المخلوقات ..

لقد سلف القرآن الكريم تصور الوثنية الجاهلية - وهو ذاته التصور

(١) د . عبد الرحمن بدوي (موسوعة الفلسفة) ، مادة أرسطو طاليس ، ص ١٠٤ - ١٠٦ .

طبعة بيروت ١٩٨٤ م .

الآرسطي - لنطاق عمل الذات الإلهية - فهو في التصورين مجرد خالق ،
 بينما التدبير للدنيا والعصران موكول - في الأرسطية - إلى الإنسان
 والأسباب المودعة في الطبيعة وظواهرها ، وهو - في الوثنية الجاهلية -
 موكول - إلى الشركاء والأصنام والطواغيت . .

سنة القرآن الكريم هذا التصور عندما قال : ﴿ ولئن سألتهم من خلق
 السموات والأرض ليقولن الله قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن
 أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات
 رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون ﴾ [الزمر : ٢٨] فجعل
 الخلق لله . والتدبير لغير الله تصور جاهلي سرفوس ﴿ وجعلوا لله مما
 فرأوا من الخيرات والأنعام نصيبا فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما
 كان لشركائهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما
 يحكمون ﴾ [الأنعام : ١٣٦] فهذه القصة - الشبيهة بالفهم العلماني
 لشعار : « الدين لله والوطن للجميع ! » - هي سوء حكم للجاهليين
 يسهيها القرآن ويرفضها التصور الإسلامي لنطاق عمل الذات الإلهية . .

وفي مقابل ذلك يقدم الإسلام تصوره لنطاق عمل الذات الإلهية .
 خالق كل شيء .. ومدير كل أمر .. حتى ما هو مقدور للإنسان ، و داخل
 في نطاق قدرته وإرادته وفعله ، هو فيه خليفة لله ، سبحانه وتعالى ، بدبره
 الإنسان ، بإرادة إلهية ، وتكليف شرعي ، كخليفة لله ، ملتزم بشريعته ،
 التي تمثل بنود عقده وعهد الاستخلاف ، وكعبد السيد الوجود ، وليس
 كسيد لهذا الوجود .. فلهذا - في التصور الإسلامي - « الخلق »
 و« التدبير » جميعا ! ﴿ إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة
 أيام ثم استوى على العرش يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه ذلكم
 الله ربكم فاعبدوه أفلا تذكرون ﴾ [يونس : ٣] .. ﴿ ألا له الخلق والأمر
 ببارك الله رب العالمين ﴾ [الأعراف : ٥٥] ﴿ قال فمن ربكم يا موسى قال

ربنا الذى أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴿ [طه : ٥٩ ، ٥٠] . . فليس
التصور الإسلامى لتطابق عمل الذات الإلهية بالذلى يحدد نطاق عمل الله
فى الخلق وحده ، محررا الطبيعة والعالم والاشتماع والإنسان من معائلم
وضوابط التدبير الإلهى والرعاية الإلهية لعوالم المخلوقات . . فكل شيء
فى هذا التصور الإسلامى ، هو لله ، حتى ما هو للإنسان فهو له بحكم
الاستخلاف والوكالة والنبابة لله ﴿ قل إن صلاتى ونسكى ومحباى ومماتى
لله رب العالمين . لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ﴾
[الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣] - وكفى بهذه الآية وحدها معبرة عن إيمان المسلم
بالحضور والتدبير الإلهى فى كل شيء حتى لتبلغ الحرية الإنسانية ذروتها
إذا بلغ المؤمن ذروة العبودية لله !؟

لقد استأثر - سبحانه - بالخلق والأمر - أى بالإيجاد والتدبير جميعا -
واستخلفنا فى استعمار الأرض ، فجعل لنا الشورى فى الأمر والتدبير
للعمران ، والإرادة والقدرة والاستطاعة لإقامة الدين ، وصناعة العمران ،
وصياغة الحياة ، وتحديد مسارات التواريخ ، كخلفاء لله ﴿ فاعف عنهم
واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر ﴾ [آل عمران : ١٢٩] . . وأمرهم
شورى بينهم ﴿ الشورى : ٣٨] . . ﴿ وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم ﴾ [النساء : ٥٩] . . ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو
الخوف أذاعوا به ولو رده إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين
يستنبطونه منهم ﴾ [النساء : ٨٣] :

هكذا يقطع التصور الإسلامى لتطابق عمل الذات الإلهية الطريق على
العلمانية ، فمحال أن يجتمع ويتوافق فى قلب المسلم تصور الله مدبرا
لكل شيء وراعيا لكل أمر ، مع تصور عزل السماء عن الأرض ، وتحرير
العمران الإنسانى من ضوابط وحدود تدبير الله ..

* وكما تميز ميراثنا الحضاري عن الميراث الحضاري الغربي ، في
 تصور نطاق عمل الذات الإلهية ، ومن ثم في مكانة الإنسان في هذا
 الوجود ، كذلك تميزت فلسفة التشريع في النسخ القانوني الإسلامي ..
 سواء في مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها - والتي هي
 "وضع إلهي" - أو في فقه معاملاتها - الذي هو إبداع الفقهاء المسلمين
 المحكوم بمبادئ الشريعة وقواعدها وحدودها ومقاصدها - تميزت فلسفة
 الإسلام في التشريع عندما ربطت "المنفعة" بـ "الأخلاق" و "المصلحة"
 بـ "المقاصد الشرعية" و "سعادة الدنيا" بـ "النجاة يوم الدين" ..
 فأغلقت هذه الفلسفة التشريعية الإسلامية الطريق أمام القانون الوضعي -
 العلماني - سائعة إمكان تعايشه مع النسخ التشريعي الذي يحكم سلطات
 الأمة في الشقين بسيادة حاكمية الوضع الإلهي لحدود الشريعة ومبادئها
 وقواعدها ومقاصدها .. "فالمصلحة" التي يتغياها القانون الإسلامي هي
 "المصلحة الشرعية المعتمدة" ، وليست مطلق "المصلحة" .. و "المنفعة"
 التي يريد الفقه الإسلامي جلبها ليست اللذة أو الشهوة أو مطلق المنفعة ،
 بالمعايير الدنيوية الخالصة للدنيا ، ذلك لأن المسلم لا يحض ربه
 "صلاته" و "نسكه" فقط وإنما يحضنه ، مع الصلاة والنسك ، جماع
 الحيا والنامات ﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين . لا
 شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ﴾ [الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣] .
 وهذه الحقيقة من حقائق تميز فلسفة التشريع والتفكير الإسلامية عن
 تفكيرها الرومانية والغربية ، هي مما أجمع عليه أهل العلم ، مسلمين وغير
 مسلمين .. ويكفي أن نشير إلى شهادة مشرق حجة في القانون الغربي
 العلماني وفي الفقه الإسلامي ، هو (دافيد دي سانتيلانا ،
 David de Santillana - ١٨٤٥ - ١٩٣١ م) فهو يقول عن فلسفة
 التشريع في القانون الوضعي الغربي : " إن معنى الفقه والقانون بالنسبة

إليها وإلى الأسلاف : مجموعة من القواعد السائدة التي أقرها الشعب ، إما رأساً أو عن طريق ممثليه ، وسلطانه مستمد من الإرادة والإدراك وأخلاق البشر وعاداتهم » .

فهو قانون « دنيوي » أي علماني « خالص للدنيوية .. ويستطرد « سانتيلانا » ، مقارناً هذه الفلسفة العلمانية بالفلسفة الإسلامية في التشريع ، فيقول : « .. إلا أن التفسير الإسلامي للقانون هو خلاف ذلك . فالخضوع للقانون الإسلامي هو واجب اجتماعي وارض ديني في الوقت نفسه ، ومن ينتهك حرمة لا يأتّم نجاه النظام الاجتماعي فقط ، بل يقترب خطيئة دينية أيضاً ، فالنظام القضائي والدين ، والقانون والأخلاق ، هما شكلان لا ثالث لهما لتلك الإرادة التي يستمد منها المجتمع الإسلامي وجوده وتعاليمه ، فكل مسألة قانونية إنما هي مسألة ضمير ، والصيغة الأخلاقية تسود القانون لتوحد بين القواعد القانونية والتعاليم الأخلاقية توحيداً تاماً ، والأخلاق والآداب ، في كل مسألة ، ترسم حدود القانون ، فالشريعة الإسلامية شريعة دينية تغاير أفكارنا أصلاً ! » (١) .

وذاات الحقيقة يؤكد عليها المستشرق السويدي « مارسيل بولزار » ، الذي يبنه على تميز القانون الإسلامي عن القانون الوضعي العلماني في المصدر . وفي المقاصد ، فيقول : « ومن المفيد أن نذكر فرقا جوهرياً بين الشريعة الإسلامية ، والتشريع الأوربي الحديث ، سواء في مصدريهما المتخالفين أو في أهدافهما النهائية .. فمصدر القانون في الديمقراطية الغربية هو : إرادة الشعب ، وهدفه : النظام والعدل داخل المجتمع . أما الإسلام ، فالقانون صادر عن الله ، وبناء عليه يصير الهدف الأساسي الذي ينشده المؤمن هو البحث عن التقرب إلى الله ، باحترام الوحي والتقيّد به .

(١) سانتيلانا (القانون والمجتمع) بحث في كتاب (تراث الإسلام) ص ٤١١ - ٤٣٨ .

٤٣١ ، ترجمة : جرجيس فتح الله ، طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

فالسطة في الإسلام تفرض عددا من المعايير الأخلاقية .. بينما تسمح في الطابع الغربي أن يختار الناس المعايير حسب الاحتياجات والرغبات السائدة في عصرهم .. « (١) .

وهكذا تحول الفلسفة المتميزة لتشريع الإسلامى بين المسلم وبين قبول القانون الوضعى العلمانى - كما تحول التصور الإسلامى لنطاق عمل الذات الإلهية ، ولكانة الإنسان في الكون بين المسلم وبين قبول العلمانية جملة وتفصيلا ..



ولأن هذه هي حقيقة فيز النسق الفكرى الإسلامى - المنطلق من البلاغ القرأنى ومن البيان النبوى لهذا البلاغ - كانت جذور المقاومة الإسلامية لانفلات « الدولة » من « الدين » ولتحرر « المجتمع » من « الشريعة » أبعد في تراثنا الإسلامى من المواجهة مع العلمانية الغربية الوافدة إلينا في ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة ..

فالتعاقد الدستورى ، الذى تقوم به « الدولة » ليس مجرد نراض بين « المحكومين » و « الحاكمين » - كما هو حاله في الفكر السياسى الوضعى - وإنما لابد في هذا التعاقد الدستورى و كى يكون إسلاميا - من أن تكون المرجعية فيه دينية - لله والرسول - أى للوحى الإلهى والسنة النبوية .. فإسلامية الدولة ، وإسلامية التعاقد الدستورى الذى تنأس عليه ، مبدأ شرعى ، ووضع إلهى ثابت .. تحدث عنه القرآن الكريم في آيات سورة النساء : ﴿ إِنْ لَّهِ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا

(١) لواء أحمد عبد الوهاب (الإسلام في الفكر الغربى) - نصوص - ص ٨١ - ٨٣ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣ م .

حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان
سميعا بصيرا. يأبها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر
منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله
واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا . ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم
آمنا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت
وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا ﴿

[الآيات: ٥٨ - ٦٠] .

١ - فعلى ولاية الأمر أداء الأمانات لأهلها والحكم بالعدل بين
الناس .

٢ - ولقاء ذلك لهم طاعة المؤمنين .

٣ - وطاعة المحكومين لأولى الأمر نالية لطاعة الجميع لله والرسول
﴿ أى للكتاب والسنة ﴾ .

٤ - وشروط تحقق واكتمال الإيمان الدينى ، بالله واليوم الآخر ، أن
تكون مرجعية هذا التعاقد الدستورى . هى الكتاب والسنة . وإلا كان
هذا الإيمان زعما وادعاء ؛ لأنه إن لم تكن المرجعية فى الدولة لله
والرسول ، فهى للطاغوت !

هكذا حسم القرآن المرجعية الإسلامية للدولة الإسلامية

ولقد صاغ رسول الله ﷺ هذا المبدأ القرآنى - للمرجعية الدينية فى
التعاقد الدستورى على إقامة الدولة - صاغه « مادة » فى أول دستور لأول
دولة إسلامية - فى « الصحيفة » التى مثلت دستور دولة المدينة - نصت
على : « .. وما كان بين أهل هذه الصحيفة من امتنجار يعشى فساد ،
فمرده إلى الله وإلى محمد .. » (١) .

(١) (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة) ص ٢ . جميعها وحفظها

د. محمد حميد الله الخيدر أباذى ، طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م

وأكد ذلك الخليفة الأول أبو بكر الصديق ، رضى الله عنه ، فى أول خطاب له عقب اختياره والبيعة له بالخلافة ، فقال : « أطيعوا ما أطيع الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » . فبلغ الربط بين إسلامية الدولة - بجعل المرجعية الدينية شرط قيام واستمرار التعاقد الدستورى على إقامتها - فى التجربة التاريخية - التى يقيس عليها المسلمون - ببلغ هذا الربط فى الجسم والوضوح هذا الحد الذى ميز دولة الإسلام عن كثير من الدول التى عرفتها كثير من الأنساق الفكرية الأخرى .

لقد عرف التاريخ الإنسانى :

- ١ - دول الاستبداد ، التى تحكم بالهوى والشهوة والقوة .
- ٢ - ودول الكهانة الدينية ، والغضمة المقدسة ، والحكم بالحق الإلهى . . . وفيها زعم الحكام النيابة عن السماء ، عكظين الأمة من الحسيان .
- ٣ - ودول السياسة العقلانية - ومنها الدول العلمانية - التى يدير حكامها مجتمعاتها سياسة العقل والمصلحة المتحررة من المرجعية الدينية . وديمقراطيات هذا النمط من الدولة ، ينوب فيها الحكام عن الأمة ، مسقطين الدين والشرعية الإلهية من مرجعية السياسة والتدبير .
- ٤ - أما الدولة الإسلامية ، فإنها غطتتميز وفريد . . . فهى إسلامية مرجعية ، ومدنية النظم ، التى نقاس إسلاميتها بمدى تحقيقها للمبادئ والمقاصد الشرعية . . . وفيها تجتمع : المرجعية الدينية ، سيادة الشريعة ، وسلطة الأمة - المستخلقة لله - ونياية الدولة عن الأمة ، وبذلك تبرأ من سلبات دول الكهانة الدينية والدول العلمانية جميعا .

وكما استقر هذا التمييز للدولة الإسلامية في أصول ديننا ، وفي دولة النبوة والخلافة الراشدة .. فقلد استقر كذلك في الفكر الإسلامي ، السابق على ظهور العلمانية الغربية ، وعلى عصر اختراقها لعالمنا الإسلامي ، وعلى صدى فكرنا الإسلامي الحديث لهذا الاختراق .

ورحم الله ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ - ١٣٣٢ - ١٤٠٦ م) -
فيلسوف العمران الإسلامي والإنساني - الذي صاغ كل ذلك ، في دقة ووضوح ، وهو يتحدث عن أنواع الحكم وفلسفات الدول ، فقال :
« ولما كانت حقيقة الملك : أنه الاجتماع الضروري للبشر .. وجب أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة بسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها » .

فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها كانت سياسة عقلية ، وإذا كانت مفروضة من الله ، بشارع يقررها ويشرعها ، كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط ، فالمقصود بهم إنما هو دينهم الفضي بهم إلى السعادة في آخرتهم ، فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة ، حتى في الملك ، الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني ، فأجرته على منهاج الدين ليكون الكل محوطا بنظر الشارع .

فما كان من الملك بمقتضى القهر والتغلب ، فجور وعدوان ومذموم عند الشرع ، كما هو مقتضى الحكمة السياسية ، وما كان منه بمقتضى السياسة وأحكامها فمذموم أيضا ؛ لأنه نظر بغير نور الله ﷻ ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور ﷻ [النور : ٤٠] ؛ لأن الشارع أعلم بمصالح الكافة فيما هو غيب عنهم من أمور آخرتهم ، وأعمال البئر كلها عائدة عليهم في معادهم ، من ملك أو غيره . وأحكام السياسة إنما تطلع على

مصالح الدنيا فقط « يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا » (الروم : ١٧) ،
ومقصود الشارع بالناس مصالح آخرتهم ، فوجب بمقتضى الشارع حمل
الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم ، وكان هذا
الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء ومن قام فيهم مقامهم ، وهم الخلفاء .
فقد تبين لك من ذلك أن :

- ١ - الملك الطبيعي : هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة
- ٢ - والسياسي : هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلية في جلب
المصالح الدنيوية ودفع المضار .
- ٣ - والخلافة : هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في
مصالحهم الآخروية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها
عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة ، فهي : في الحقيقة : خلافة عن
صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به .. (١)
- فالولاية العلمانية هي التي تسوس المجتمع « بمقتضى السياسة العقلية »
التي تنفي « تحقيق المصالح الدنيوية وحدها » .. بينما الدولة الإسلامية ،
هي التي تنطلق من الشرع ، لتنفي مصالح الدنيا والآخرة جميعاً ،
فالأولى تنظر بنظم « العقل المجرد عن الشرع » .. بينما الثانية -
الإسلامية - تنظر « بالعقل في الشرع » .. وكما يقول الإمام الغزالي
(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ - ١٠٥٨ - ١١١١ م) « فإن العقل مع الشرع نور على
نور » (٢) .



(١) (المقدمة) ص ١٥٠ ، ١٥١ - طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ
(٢) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ٣ ، طبعة القاهرة ، محمود علي صبيح ، بدون تاريخ

تلك هي « العلمانية » : التوجه ، والنشأة ، والملابسات .
وهكذا كان وفودها إلى عالم الإسلام ، في ركاب الغزوة
الاستعمارية الحديثة ، واختراقها لمؤسسات القضاء والتشريع في بلادنا .
وهذا هو موقف الإسلام والفكر الإسلامي منها سواء في اجتهادات
تبار الإحياء والتجديد الحديث ، أو في الأصول والمفاهيم الإسلامية ،
أو في إبداع فكرنا الإسلامي الوسيط . .

المتفربون .. العلمانيون

أما الذين انهروا - من مثقفينا المحدثين - بالعلمانية الغربية ، فكتبوها ودعوا إلى سلوك طريقها في نهضتنا ، كما حدث للعربيين في نهضتهم ، وقالوا عن علاقة الدين بتدبير الدولة والمجتمع والعمران : « يا بعد ما بين السياسة والدين .. » ^(١) .

« إن السياسة شيء والدين شيء آخر .. وإن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساسا للوحدة السياسية ولا قواما لتكوين الأوطان » ^(٢) .

فلقد كانوا هم الذين نظروا إلى إسلامنا بمنظار نصراني ، فسووا - في علاقة الدين بالدولة والسياسة - بين الإسلام والنصرانية .. كما نظروا إلى تراثنا وحضارتنا ، وإلى « العقل الشرقي والمسلم » الذي أودع هذا التراث وصنع هذه الحضارة ، بمنظار غربي .. فرأوا الخلافة الإسلامية « كهانة مستبعدة تحكم بالحق الإلهي المقدس » ، ورأوا في العقل المسلم عقلا يونانيا ، منذ القدم ، وبعد التدين بالإسلام ؛ لأن القرآن - عندهم - كالإنجيل .. والإسلام - عندهم - كالنصرانية .. ومحمد صلى الله عليه وسلم - عندهم - كان كالأولين من الرسل ، لا شأن له بسياسة الدول أو تدبير الاجتماع أو بناء العمران !؟

لقد « ضُربت » عقولهم في « مصانع الفكر الغربي » ، فقالوا : إن العقل الشرقي هو - كالعقل الأوربي - مرده إلى عناصر ثلاثة :
« حضارة اليونان وما فيها من أدب وفلسفة وفن .
وحضارة الرومان وما فيها من سياسية وفن .

(١) على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم) ص ٦٩ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م .

(٢) د . طه حسين (مستقبل الثقافة في مصر) ١ / ١٦ ، ١٧ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .

والمسيحية وما فيها من دعوة إلى الخير وحث على الإحسان .

وكما لم يغير الإنجيل من الطابع اليوناني للعقل الأوربي ، فكذلك القرآن لم يغير من الطابع اليوناني للعقل الشرقي ؛ لأن القرآن إنما جاء متمما ومصدقا لما في الإنجيل^(١) . وإن الحضارة العربية والحضارة الفرنسية يقومان على أساس واحد ، هو في نهاية الأمر الحضارة اليونانية اللاتينية ؟ !^(٢) .

لقد شوهت المناهج الغربية رؤاهم ، وزيفت وعيهم ، فأرأوا إسلامنا نصرانية ، وخلافتنا كهانة ، وقرأنا إنجيلا ، وشريعتنا قانونا رومانيا . ومن ثم رأوا « الحل العلماني » هو طريقنا إلى النهوض . كما كان حاله في سياق النهضة الأوربية الحديثة .

وإذا كان هذا « التعريب » أمراً قابلاً « للتفسير » دون « التبرير » ، فإن الأمر الذي يبلغ في الغرابة حد « الكارثة » هو الموقف الذي قادت إليه العلمانية بعضاً من مثقفينا الذين تمذهبوا بمذهبها ، عوقب التبعية للحضارة الغربية الغازية ، والولاء للمركزية الغربية العنصرية ، بل وإعلان التسليم والاستسلام لإرادة الغرب في استلابنا واحتوائنا وإحاطتنا بنموذج الحضاري « في الإدارة ، والحكم ، والتشريع » ، وإلا فمآذٍ تعنيه كنلمات الدكتور طه حسين [١٣٠٦ - ١٣٩٣ هـ - ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م] : لقد « التزمنا أمام أوربا أن نذهب مذهبها في الحكم ، ونسير سيرتها في الإدارة ونسلك طريقها في التشريع ، التزمنا هذا كله أمام أوربا . وهل كان إمضاء

(١) المرجع السابق ١ / ٢١ ، ٢٢ ، ٢٩ .

(٢) د . طه حويل (من الشاطئ الآخر) - لمصومه الفرنسية التي جمعت وترجمت بعد وفاته ، جمعها وترجمها : عبد الرشيد الصاذق المحمودي ، ص ١٩١ ، ١٩٢ طبعة بيروت - ١٩٩٠ م .

معاهدة الاستقلال - (١٩٣٦م) - ومعاهدة إلغاء الامتيازات - (١٩٣٨م) -
إلا التزاماً صريحاً قاطعاً أمام العالم المتحضر بأننا سنسير سيرة الأوروبيين
في الحكم والإدارة والتشريع؟^(١).

إن هذا « الاعتراف » العلماني « بالالتزام » بما ألزمتنا به الغرب ، من
أن « نسير سيرة الأوروبيين في الحكم والإدارة والتشريع » .. ينقل قضية
تبنى العلمانية في بلادنا إلى مستوى آخر . فالقضية تتجاوز أحيانا دائرة
الاختلاف في الفكر ، لتصب - بوعى أو بغير وعى - في خانة التفريط في
الاستقلال !؟

وإذا كان الدكتور طه حسين قد تجاوز هذا الانبهار بالغرب ، والالتزام
بما سعت أوروبا إلى إلزامنا به^(٢) .. فإن كلماته هذه تذكرنا بكلمات
موقف الشرق وفيلسوف الإسلام جمال الدين الأفغاني ، التي قال
فيها: « لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة ، المتتحلين أطوار
غيرها ، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها .. وطلائع لجيوش الغالبين
وأرباب الغارات ، يمهّدون لهم السبيل ، ويفتحون الأبواب ، ثم يثبّتون
أقدامهم !؟ »^(٣).

فإسلامية الدولة ، وإسلامية القانون ، فضلا عن أنهما من فرائض
الإسلام ، فإنهما من معالم الاستقلال الحضاري للأمة الإسلامية ولديار
الإسلام .

(١) (مستقبل الثقافة في مصر) ١ / ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) انظر : كتابنا (الإسلام والسياسة) ص ١١٨ - ١٣١ ، طبعة القاهرة ١٩٩٣م .

(٣) (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني) ص ١٩٦ ، ١٩٧ ، دراسة وتحقيق : د .

محمد عمارة ، طبعة القاهرة ١٩٦٨م .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المصطلح . . وملابسات النشأة	٥
وفود العلمانية إلينا فى ركاب الغزوة الاستعمارية	١٠
الأصول الإسلامية لرفض العلمانية	١٧
المغتربون . . العلمانيون	٢٨

رقم الإيداع: ٣٤٤٦ / ١٩٩٥ م

I.N.S.B :977-15-0180-1
